المحاكمات العسكرية للمدنيين . قيد دستوري فى رقبة الثورة. ورقة راصدة للتعديلات القانونية والدستوية الخاصة بتنظيم إجراءات المحاكمات العسكرية

Sat, 10/01/2015 - 11:37 — editors

جماعة الوطنية لحقوق الإنسان بالتعاون مع مجموعة لا للمحاكمات العسكرية للمدنيين ورقة بعنوان " المحاكمات العسكرية للمدنيين .. قيد دستوري فى رقبة الثورة" ضمن سلسلة أوراق ة لتبقي المحامين والمحاميات والمدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان على إطلاع على التعديلات الدستورية والقانونية التى طرأت على الإطار القانوني للمحاكمات العسكرية للمدنيين معرفتهم بالإجراءات الجديدة التي أقرتها التعديلات الأخيرة لقانون القضاء العسكري.

لتى أعدها القسم القانوني للجماعة الوطنية لمحة عن تاريخ التنظيم القانوني والدستوري للمحاكمات العسكرية فى مصر منذ صدور الأمر العالي من الخديوي توفيق فى يونيو 1884 عقب مرابية وحتى إصدار رئيس الجمهورية الحالي لتعديلات على هذا الإطار القانوني العام الماضي 2014.

ة النصوص الدستورية التي تناولت المحاكمات العسكرية من بداية 1923 وحتى 2014، ثم ترصد التعديلات التى جرت على قانون القضاء العسكري مركزة على التعديلات السبع والتى تشمل التعديلات أجريت فى عهد الرئيس الأسبق "حسني مبارك" حتى التعديلات الأخيرة فى العام الماضي 2014، وتتناول الورقة أيضا بشيء من التفصيل اختصاص القضاء له والإجراءات المتبعة أمامه بناء على هذه التعديلات، وكذلك مسألة تنازع الاختصاص بين القضاء العسكري والعادي، وتوضح إجراءات الضبط العسكري ومن يخول له القيام بها، كما بابة العسكرية ووظيفتها والأوامر الصادرة منها بما يشمل ذلك من إجراءات الحبس الاحتياطي والتصرف في الدعوى الجنائية العسكرية سلبا وإيجابا، ثم تخلص إلى أنواع المحاكم لها ، والإجراءات المتبعة أمامها، إلى أن تصل للطعن في أحكامها وقراراتها، ويتضمن ذلك مسألة التصديق على الأحكام العسكرية، وإشكالات التنفيذ فيها.

قة لماذا ما زالت المحاكمات العسكرية محاكمات استثنائية رغم كل المحاولات في إجراء تعديلات قانونية ودستورية لإسباغ صفة شرعية وطبيعية على قضائها.

لنية لحقوق الإنسان ومجموعة لا للمحاكمات العسكرية يؤكدان على إن المحاكم العسكرية تحت أي قانون وبأي مسمى ستظل محاكماً استثنائية، لن تكون أبدا قبلة الباحثين عن العدل، ولن ا قواعد ومبادئ حقوق الإنسان، لأن نشأتها واستمرارها مرتبطان بالسلطة التنفيذية وبالتبعية لها التي تحرمها من الاستقلال، مما يجعل أحكامها مشوبة بهوى، يخل بميزان العدالة

ورقة أضغط هنا

ورقة موقف

وسومات عامة: المحاكمات العسكرية

file:

المحاكمات العسكرية للمدنيين - قيد دستورى فى رقبة الثورة.pdf

محتوى الموقع منشور برخصة المشاع الإبداعي العزو- لغير الأغراض الربحية - المشاركة بالمثل، الإصدارة 3.0 غير المُوَطَّنة